التركيبة الطائفية للمجالس النيابية في لبنان 1922-1943

د. فهد أمسلم زغير

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

الملخص :

عكس الواقع السياسي اللبناني فترات مختلفة من التعايش والصراع بين معظم الطوائف والأقليات في لبنان، فأدى ذلك إلى أن يشهد احداثاً مهمة جعلت اللبنانيين موزعين ومختلفين حول هويته وبرز ذلك من خلال سعي الفرنسيين إلى جعل المجالس النيابية طائفية لخدمة توجهاتهم.

إن قوانين الانتخابات اللبنانية قائمة على مبدأين أساسين هما الاعتراف بشرعية الانتماء الطائفي وإعطاء كل طائفة حقها في المقاعد النيابية مسبقاً، ودراستنا لطائفية المجالس النيابية في لبنان لا تعني نظرة ضيقة إلى المجتمع اللبناني، بل ضرورة علمية لرصد هذه الظاهرة وبناها التكوينية التي جعلت منها قاعدة لا تهدد اللبنانيين فحسب بل تهدد مجتمعات عربية أخرى.

1- المقدمة

أدت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى(1914-1918) إلى تقسيم ممتلكاتها بين الدول المنتصرة في الحرب (بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والأخيرة اقتصادياً) ، فحصلت فرنسا بموجب اتفاقية (سايكس – بيكو) عام1916 وسان ريمو عام 1920 على سوريا ولبنان من خلال نظام الانتداب، وقد عكس الواقع السياسي اللبناني فترات مختلفة من التعايش والصراع بين معظم الطوائف والاقليات في لبنان فأدى ذلك الى ان يشهد احداثاً مهمة جعلت اللبنانيين موزعين ومختلفين حول هويته وبرز ذلك من خلال سعي الفرنسيين الى جعل المجالس النيابية طائفية لخدمة توجهاتهم.

إن الطائفية ونظامها السياسي في لبنان جزء من عملية تاريخية شديدة التعقيد، ونحن نعتقد ان المسألة الطائفية اللبنانية، مسألة عربية بالدرجة الأولى، ولها امتداداتها

خارج العالم العربي، فمن غير الممكن التنبؤ بمصير التطورات التي تمر بها لبنان اليوم، ولكن من المؤكد أن اي حل يضمن بقاء النظام الطائفي سيكون على حساب الجماهير كلها الطوائف اللبنانية، ولصالح الزعامات المسيطرة، وهي زعامات طائفية ذات مواقع مختلفة في تركيبة هذا النظام ، ومثل هذا الحل لن يقود الا الى تفجير تناقضات جذرية يدفع ثمنها اللبنانيون من دمائهم وممتلكاتهم ومصيرهم، فضلاً عن ذلك فإن مثل ذلك الحل سيكون مدخلاً لتقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية، فحل المسألة اللبنانية لن يكون حلاً لبنانياً بل نموذج واضح لما سيكون عليه مصير المشرق العربي بكامله، فالطائفية لم تكن يوماً من الأيام مجرد حدث لبناني خالص بل عربي بالدرجة الأولى ، لأن هذه الطائفية كانت أحدى الركائز الأساسية التي بني عليها الاستعمار تجزئته للمشرق العربي وأقام عليها أكثر من دولة طائفية أو كيان إقليمي وكان لبنان من بينها.

إن قوانين الانتخابات اللبنانية قائمة على مبدأين أساسيين هما الاعتراف بشرعية الانتماء الطائفي السياسي وإعطاء كل طائفة حقها في المقاعد النيابية مسبقاً ، لذا تعد الدراسات حول المسألة الطائفية ذات فائدة مباشرة، نظراً لما تثيره من نقاش علمي يقدم إضافات منهجية وغنى وثائقياً، فدراستنا لطائفية المجالس النيابية في لبنان لا تعني نظرة ضيقة إلى المجتمع اللبناني ، بل ضرورة علمية لرصد هذه الظاهرة ورسم تطورها، وآفاق تفجرها، وبناءها التكوينية التي جعلت منها قاعدة لا تهدد اللبنانيين ، فحسب بل تهدد مجتمعات عربية أخرى ، وقد حددت بداية البحث عام 1922 اذ شكل اول مجلس نيابي في لبنان وحدد عام 1943 نهاية البحث اذ كان هذا العام قد حصل فيه لبنان على الاستقلال.

تضمن البحث مقدمة وتركيبة المجالس النيابية اللبنانية الطائفية ، وخاتمة تلك التركيبة التي ركز عليها الاستعمار الفرنسي في اتباع سياسة (فرق تسد) ومن ثم اضعاف الطوائف اللبنانية وتمرير سياسته ، وجعل هذه الطوائف متصارعة صراعاً مستمرا، أما الخاتمة فقد احتوت على اهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث .

اعتمد البحث على الكثير من الوثائق العربية المنشورة وغير المنشورة ومن أهمها المجالس النيابية اللبنانية والكثير من المصادر لاسيما اللبنانية منها ، فقد كان لكتاب لحد خاطر (الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان) دور كبير في اثراء البحث بالمعلومات عن الانتخابات اللبنانية ، وكتاب خليل عبد الله محمد علي (البرلماني اللبناني والطائفية في لبنان) اذ احتوى الكتاب على تفاصيل كثيرة عن الطوائف في لبنان ، وكتاب جاد تابت

(الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان) وغيرها من المصادر التي اغنت البحث بالعديد من المعلومات.

2- التركيبة الطائفية للمجالس النيابية في لبنان 1922-1943

لقد القى الواقع الاجتماعي بظلاله على التطور السياسي والحياة النيابية في لبنان فقد واجه قرار الجنرال الفرنسي هنري غورو(H. Gorea) [1] إعلان دولة (لبنان الكبير) وجعل (بيروت) عاصمة لها [2] بعد ان اصبحت تحت سيطرة فرنسا بموجب نظام الانتداب[3] معارضة القسم الاكبر من سكان لبنان المسلمين ، الذين عارضوا كذلك نظام الانتداب وعدوه نظاما استعماريا لا يختلف بأي وجه من الوجوه عن أي نظام استعماري احتلالي على بلادهم، وطرح بعض اللبنانيين دعوات لإقامة الاتحاد مع سوريا، قابلتها دعوات أخرى للاتحاد العربي، في حين دعا آخرون لإعلان الحماية الفرنسية على لبنان وضمهُ الاخيرة إلى فرنسا، وركز الاستقلاليون اللبنانيون على ضرورة حياد لبنان وضمان استقلاله دون أي حماية أو ضمه لغيره من الأقطار العربية أو الأجنبية، فضلا عن ظهور دعوات أخرى تراوحت بين هذا الاتجاه أو ذاك[4].

سعى الجنرال الفرنسي غورو في الثامن من آذار 1922 الى ضرورة أنشاء مجلس تمثيلي للبنان الكبير، وحدد صلاحياته واختصاصاته وعقد جلساته، وكيفية انتخاب أعضائه عن طريق الاقتراع السري، وان تكون مقاعد هذا المجلس موزعة حسب الطوائف الموجودة في لبنان، وتقسيم البلد حسب المناطق السكانية مع وضع الوقائع والأعمال الانتخابية والإعلانات الخاصة بها بشكل واضح [5]، ومنذ البداية حاولت فرنسا جعل انتخابات المجلس النيابي اللبناني ذات طابع طائفي يخدم توجهات الفرنسيين ورغبتهم في الهيمنة على هذا البلد، فقد أجهدت فرنسا نفسها للهيمنة عليه، وجعلت هذه الانتخابات صدى للتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وانعكاساتها عليه، فارتكز هذا العمل من حيث الجوهر على أساس التمثيل الطائفي المرتبط بالتقسيمات الإقليمية[6]، وقد جرت الانتخابات النيابية لأول مجلس تمثيلي في لبنان في السابع من آذار 1922 وسط مقاطعة قطاعات واسعة من اللبنانيين وفي مقدمتهم المسلمون، وأفرزت هذه الانتخابات توزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق الجغرافية كما هو واضح في الجدول الأتي:

جدول رقم (1) يبين توزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق الجغرافية

المناطق	مسلم	ماروني	روم كاثوليك	روم ثدوكس	دروز	أقليات	المجموع
بيروت	2	1	–	1	–	1	5
طرابلس	1	–	–	–	–	–	1
لواء جبل لبنان	–	5	–	1	2	–	8
لواء لبنان الشمالي	1	2	–	1	–	–	4
لواء لبنان الجنوبي	4	1	1	–	–	–	6
لواء البقاع	3	1	1	1	–	–	6

الجدول مقتبس من: فارس سعادة، الموسوعة النيابية، ج2، بيروت، د.ت، ص150 – 151.

انعقد المجلس النيابي الأول في الخامس والعشرين من أيار 1922، وانتخب حبيب السعد[7]. رئيسا له بعد أن توزعت مقاعده على الطوائف المختلفة في لبنان، فحصل المسيحيون على (16) مقعدا موزعة حسب الطوائف، اذ حصل الموارنة على (10) مقاعد، وحصل الارثدوكس على (4) مقاعد، في حين حصل الروم الكاثوليك على مقعدين ومثلهم حصل الدروز،وحصل المسلمون على (11) مقعداً، في حين حصلت الأقليات الأخرى على مقعد واحد فقط[8] .

لم يكد المجلس النيابي يعقد جلساته حتى برزت الصراعات في داخله لان أغلبية الذين وصلوا إلى مقاعده ، كانوا من كبار التجار والطبقة الإقطاعية التي كانت مهيمنة على الوضع الزراعي وكبار الشيوخ والرؤساء في الريف والمدن والملاكية العقارية، فكان هناك (20) ملاكاً عقاريا و(4) اطباء واستاذ مدرسة واحد ومحام واحد واربعة صحفيين، وهو مجموع النواب البالغ عددهم (30) نائباً[9]، مما جعل الانتداب الفرنسي يعتمد على القوى الاجتماعية التقليدية المسيطرة في تلك المدة، واستخدامها من اجل تقوية وجودها الاجتماعي في البلاد، وذلك عن طريق توليتها المناصب والإغداق عليها بالمسؤوليات والمناصب الإدارية وضمان باب الإثراء أمامها[10] .

لم يستمر حبيب باشا السعد في رئاسة البرلمان، فقدم استقالته في السادس من أيلول عام 1923 ليخلفه في منصبه نعوم لبكي[11] عام 1923، الذي استقال من رئاسة البرلمان ايضاً ليصبح أميل اده[12] بدلاً عنه وقد تميزت الدورة الأولى بتعدد رئاساتها[13]. ويعود السبب في تعدد الرئاسات البرلمانية في لبنان الى رغبة الفرنسيين في عدم تقوية الشخصيات النيابية وإبقاء البرلمان ضعيفا وغير قادر على التأثير في الحياة السياسية والتطور الدستوري لهذا البلد، فقد كان البرلمان في ظل هذا النظام الانتخابي مركزا تلتقي فيه مختلف المصالح والزعامات الإقليمية والطائفية، فتتصارع وتتوازن في صراعها، مما

يؤدي إلى تثبيت جهة المعارضة للانتداب ويمنعها من توحيد نفسها، ويعرقل نمو التيار المطالب بالاستقلال[14] .

بالمقابل كانت صلاحيات هذا المجلس النيابي استشارية أكثر مما هي تشريعية، إذ اقتصرت أعماله على بعض الأمور المالية والإدارية ومنها إقرار الموازنة العامة للبلاد ومشاريع الأشغال العامة التي كانت تتم تحت أشراف الحاكم الفرنسي ، ومصادقة المفوض السياسي الفرنسي على ذلك، لذلك لم يكن هذا البرلمان سوى مجلس تمثيلي صوري لتحسين صورة الانتداب الفرنسي[15] . إن أي تحليل للتركيبة الاجتماعية للمجلس النيابي الأول تقودنا الى التأكيد أن الطابع الرئيس لنظام الانتخابات الذي أوصل هؤلاء النواب إلى المجلس الأول ، هو الاعتماد على التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية وغلبة أصحاب رؤوس الأموال عليه من الملاكين العقارية، فقد بلغت نسبتهم نحو (70%) وكان ذلك على حساب غيرهم من الفئات الاجتماعية اللبنانية[16] .

كان من الطبيعي في ظل هيمنة الانتداب الفرنسي على لبنان أن يتم الاعتماد على التوزيع الطائفي للمقاعد البرلمانية، لان الطائفية كانت إحدى الأسلحة الرئيسة التي استخدمها المستعمر الفرنسي لتعميق التجزئة في لبنان والمنطقة العربية، فكرسها على جميع الصعد ومن بينها الحياة النيابية لان الفرنسيين وجدوا أن هذه الطائفية تحقق لهم ما يصبون إليه من هيمنة و تغلغل في المجتمع اللبناني والسيادة عليه بإحكام، كما أنها تلعب دورا تحريضيا و تضليليا مزدوجا، فهي من جهة تلعب دورا مهما في طمس الصراع الاجتماعي وتقف سدا منيعاً أمام تبلور وتكون الوعي الطبقي لدى الفئات الكادحة، فالطائفية بخلاف الانقسام الديني الذي نجده في بعض مجتمعات العصور الوسطى، لا تفرق بين فئات او أفراد الطبقة المسيطرة برغم انتماءاتهم الطائفية المتباينة، بل بين فئات وأفراد الطبقات الكادحة فيبقى بذلك الصراع الطبقي مستمرا، وتتحقق للطبقة المسيطرة هيمنتها على المجتمع باستمرار[17].

وحددت الطائفية علاقات الفرد اللبناني بالمجتمع، إذ أصبحت الطائفة وسيطا بين المواطن والدولة، واعتقد المواطن اللبناني بأن ممثل طائفته في البرلمان هو ممثله للسلطة، فادى ذلك إلى تضليل المواطن وإشعاره بان الطائفية يجب أن تتقدم على أي صلة أخرى، وبذلك تمت عملية طمس الدور الحقيقي للدورة الأولى وحلت محلها الجوانب الطائفية وطغت على الحياة السياسية في لبنان[18] . دعم النظام الانتخابي للدورة الأولى هذه النزعة الطائفية والإقليمية، وصبغها بصبغته المارونية، وجعل الرئاسة الأولى في

لبنان الكبير من حق الطائفة المارونية ذات الأكثرية العددية بين الطوائف الأخرى في لبنان، مما مهد للانقسام الطائفي وعزز النعرات الطائفية المناطقية بالشكل الذي كان يخدم السلطة الفرنسية ويبقيها مسلطة على رقاب اللبنانيين[19].

تمثلت السمة الثانية لنظام الانتخابات في لبنان بظاهرة عرفت باسم الإقطاع السياسي ومظاهر العشائرية، فتحول الزعماء التقليديون إلى أعضاء في البرلمان اللبناني ، ولم تقف هذه العلاقات العشائرية وعلاقات التبعية التي كانت تربط هؤلاء بجمهورهم الانتخابي، فأسهم الإقطاع السياسي دورا شبيها بالدور الذي لعبه الزعماء الطائفيون، دور الوساطة بين المواطن والدولة، ذلك من خلال تقديم المنافع الشخصية لإلزام الإقطاع بتقديم الخدمات العامة للمنطقة مثل (الطرق والماء،الكهرباء..... الخ) مما كان يسمح بتجديد علاقات التبعية هذه باستمرار، فظل النظام (العشائري) و(القبلية) الانتخابية حكرا على أسر معينة احتكرت مقاعد البرلمان، ولم تتردد هذه العوائل عن رفع الشعارات الطائفية والمتاجرة بها باستمرار[20].

لم يتسن للمجلس النيابي اللبناني أن يمارس دوره الرقابي، ولاسيما بعد تسنم الجنرال موريس سراي(M.Saray) اليساري النزعة والعلماني الاتجاه[21]، مسؤوليته كمفوضاً سامياً للبنان في تشرين الثاني 1924 واستمراره حتى الثالث والعشرين من كانون الأول 1925، فاثر انعقاد الاجتماع الاستثنائي للمجلس النيابي في الثاني عشر من كانون الثاني 1925 لاختيار احد المرشحين الذين حازوا على موافقة المفوض السامي الفرنسي من اللبنانيين لكي يحل محل حاكم لبنان الفرنسي الجنرال شارل الكسي فندربوغ، رفض النواب هذا المرشح، فترك الجنرال سراي الاجتماع، واصدر في اليوم التالي مرسوماً بحل المجلس النيابي، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة في العاشر من حزيران 1925 على وفق الآلية القديمة نفسها حيث لا يتجاوز عدد النواب (30) نائبا، وان تجرى الانتخابات بواسطة المندوبين الثانويين ومراعاة الحقوق الطائفية، وصدر بيان من المفوض السامي الفرنسي حدد فيه مراكز الاقتراع لانتخابات المندوبين الثانويين وعددهم وطوائفهم في كل دائرة انتخابية لبنانية[22] .

شهد يوم الثامن والعشرين من حزيران 1925 اقتراع الناخبين من الدرجة الأولى، فيما توجه الناخبون في الثاني عشر من تموز من العام نفسه لاقتراع الناخبين من الدرجة الثانية، وتزامن ذلك مع قيام انتفاضة الدروز الشعبية التي اندلعت بسبب سوء أدارة الجنرال (سراي) وتسلطه وأساليبه التعسفية، وامتدت إلى معظم أنحاء البلاد، وهددت

السلطة الفرنسية بالصميم[23]. ومع ذلك جرت هذه الانتخابات لانتخاب ثلاثين نائبا كانوا موزعين بالشكل الأتي[24] :

1- (5) نواب عن دائرة بيروت.
2- (8) نواب عن دائرة جبل لبنان.
3- (5) نواب عن دائرة لبنان الشمالي.
4- (6) نواب عن دائرة لبنان الجنوبي.
5- (6) نواب عن دائرة البقاع.

عقد مجلس النواب في دورته الثانية أول اجتماع له في السادس عشر من تموز 1925 لانتخاب رئيس له، وفاز في نتيجة الاقتراع السري موسى نمور برئاسة المجلس، وهو ماروني من البقاع، واستمرت رئاسته للمجلس حتى الخامس والعشرين من أيار 1926[25] ، ولم يكد المجلس النيابي يعقد جلساته حتى استدعت الحكومة الفرنسية الجنرال سراي إلى فرنسا وعينت بدلا منه الجنرال هنري دي جوفنيل (Henry Diy Jofenell)، الذي كان احد الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ الفرنسي ، بسبب فشل سياسة الجنرال سراي واغراقه البلاد بصراعات مذهبية وقومية أسفرت عن انتفاضة السوريين التي عرفت بالثورة السورية الكبرى(1925-1927) بقيادة سلطان باشا الأطرش[26] . سارع الجنرال هنري دي جوفنيل بعد تسنمه مهام عمله بإعادة النظر في الإجراءات التي اتخذها سلفه الجنرال سراي والتي أثارت الرأي العام في البلاد، فسعى لإعادة الأمن والاستقرار، ثم انصرف لإقامة نظام دستوري في لبنان حاول من خلاله ان يبرهن على حسن أدارة فرنسا للبنان، ونجاح سياستها الانتدابية فيه[27].

هيأ الجنرال دي جوفنيل الترتيبات اللازمة للعمل بموجب الدستور الجديد، وحضر المسؤول الفرنسي لهذا الغرض إلى مجلس النواب اللبناني في الثالث والعشرين من أيار عام 1926 ليعلن بدء العمل بهذا الدستور، بعد أن اقر مجلس النواب اللبناني الدستور الجديد في البلاد وبموجبه تحولت(دولة لبنان الكبير) إلى (الجمهورية اللبنانية)[28]. جاء تشريع الدستور اللبناني في مرحلة الانتداب الفرنسي لها، وكان مشروع الدستور من بناة أفكار السلطة المنتدبة، وهي التي رسمت مبادئه وأفكاره وفقا للمصالح الاستعمارية في هذا البلد، لذلك جاءت وثيقة الدستور مفروضة على اللبنانيين في ظل ظروف استثنائية كانوا يعانونها[29]،وجاءت نصوصه لتعكس وجهة نظر فرنسا وأعضاء اللجنة التحضيرية التي تشكلت لهذا الغرض وفي مقدمتها المفكر الكاثوليكي ميشال

شيحا[30]. الذي أوكلت أليه مهمة وضع مسودة الدستور ومراعاة الطوائف اللبنانية والعلاقات التقليدية التي تربط بعضها بالبعض الأخر[31].

سعى الدستور اللبناني الى تثبيت حدود البلاد التي وضعت في عام 1920، وجعلها غير قابلة للتغيير، وألزم رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب ان يقسم يمين الولاء (للأمة اللبنانية)، واقر توزيع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف اللبنانية على نحو عادل، ولم يحدد او يعين نسبة ما لهذا التوزيع، وإنما ترك ذلك للتفاهم والتسوية بين الفرقاء السياسيين اللبنانيين واتفاقهم على ذلك[32]، واستمد الدستور اللبناني أسسه من إحكام الدستور الفرنسي الصادر عام 1875 دون الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة بلبنان، واختلاف الواقع الاجتماعي والسياسي في هذا البلد عن فرنسا، لذلك اعترف عدد من اللبنانيين بالصلاحيات الواسعة التي منحت للسلطة الفرنسية المنتدبة على لبنان، فقد وضع الدستور السياسية الخارجية بيد الفرنسيين، واعطى المفوض السامي الفرنسي الحق في نقض جميع القوانين التشريعية الأساسية التي لا يوافق عليها، فضلا عن حقه في حل المجلس اللبناني وتعليق الدستور[33].

عقد المجلس النيابي اللبناني جلسات ثمان في المدة من التاسع عشر ولغاية الثاني والعشرين من أيلول عام 1926، وفي اليوم التالي عقد المجلس اجتماعه في قاعة (السراي القديم)، وحضره اعضاء المجلس والهيئات الرسمية للجانبين اللبناني والفرنسي وبحضور الجنرال هنري دي جوفنيل المفوض السامي الفرنسي، حيث رحب رئيس المجلس موسى نمور في خطاب ألقاه في المجلس بالحضور، وأعلن أمامهم عن تشريع دستور جديد للبلاد، داعيا السلطات التنفيذية العمل به ابتداءً من يوم أقراره[34]، ظل العمل بالدستور سنوات عدة، رغم تعديله مراتٍ عده كانت الأولى في تشرين الأول 1927، وذلك بإلغاء مجلس الشيوخ[35] ، وحصر السلطة التشريعية في مجلس النواب فقط، وعدل الدستور للمرة الثانية في نيسان 1929، وشمل التعديل تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية، فأصبحت ست سنوات غير قابلة للتجديد، وفي عام 1934 تم التعديل الثالث الذي أزال جميع النصوص المتعلقة بالانتداب الفرنسي[36] .

شهد شهر أيار عام 1929 التهيؤ لإجراء انتخابات جديدة بعد انتهاء مدة المجلس النيابي الثاني، وبالفعل جرت في الثاني من شهر حزيران 1929 انتخاب المندوبين الثانويين للمجلس النيابي، واسفرت هذه الانتخابات التي امتدت للمدة 1929 حتى عام 1932 عن فوز(17) مسلماً وفوز(6) من الروم الارثوكس، وفوز(3) روم كاثوليك،

و(15) مارونياً، و(3) دروز في حين فاز مرشح واحد عن الأقليات[37]. وفي عام 1934 فاز خمسة وعشرون نائبا استمرت فترة نيابتهم حتى عام 1937 وكانوا بالشكل الأتي[38] :

- (9) مسلمين.
- (9) روم ارثدوكس.
- (1) روم كاثوليك.
- (1) اقليات .
- (7) ماروني.
- (2) دروز.
- (1) أرمن ارثدوكس.

حاولت فرنسا مع اقتراب مدة انتهاء انتدابها على لبنان حماية مصالحها في هذه البلد واستمرار امتيازاتها فيه، فعقدت في الثالث عشر من تشرين الثاني عام 1936 معاهدة مع لبنان أصبح بموجبها هذا البلد مستقلا عن فرنسا، لكنها حصلت على امتيازات عدة، ولاسيما في المجال العسكري والتقني[39].

كان المجلس النيابي اللبناني قد وافق على المعاهدة الفرنسية- اللبنانية في الثالث عشر من تشرين الثاني 1936 بالإجماع، إلا أن عدد من المسلمين من خارج البرلمان لم يكونوا موافقين عليها، فقاموا بتظاهرات عديدة ضد المعاهدة ودعوا إلى رفضها، ومهما يكن من امر فقد اصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول، ومن اجل تخفيف حدة معارضة المسلمين السنة للمعاهدة فقد كلف الرئيس اميل اده الشخصية السنية المسلمة خير الدين الأحدب[40]، كي يؤلف الحكومة اللبنانية، وكان ذلك في كانون الثاني 1937، ومنذ هذا التاريخ أصبح رئيس الوزراء سنياً على طول الخط، ورئيس الجمهورية مارونياً[41]، وهكذا أتيح للبنان خلال سنة 1936 وما بعدها أي حتى قيام الحرب العالمية الثانية ان ينعم بالحكم الدستوري، واستمر خير الدين الأحدب رئيساً للوزراء حتى آذار 1938 ليخلفه في منصبه خالد شهاب الذي لم يستمر طويلا، إذ خلفه المحامي البيروتي عبد الله اليافي[42]، الذي استمر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939[43]. ثم جاءت استقالة وزارة خير الدين الأحدب اثر اقتراح قدمه ثلاثة عشر عضوا من أصل خمسة وعشرين عضوا في مجلس النواب اللبناني، وكان هذا الاقتراح ضد رغبات المفوض السامي الفرنسي هنري دي مارتيل الذي حاول أبقاء الحال على ما هو عليه، إلا أن المجلس النيابي رفض ذلك، فاضطرت وزارة خيرالدين الاحدب للاستقالة (44).

أما انتخابات عام 1937 التي حسمت في السادس والعشرين من تشرين الأول 1937 فقد فاز بها (42) نائباً وعين رئيس الجمهورية (21) نائباً بموجب المادة (24) من الدستور اللبناني وموزعين حسب الطوائف[45]، وبذا يكون العدد الكلي(63) نائباً موزعين حسب التركيبة الطائفية وعلى النحو الاتي :

1- (20) مارون .
2- (8) روم ارثوذكس
3- (3) روم كاثوليك
4- (2) ارمن ارثوذكس
5- (13) السنة
6- (11) الشيعة.
7- (4) دروز
8- (2) أقليات[46].

وفي اثناء الجلسة الأولى انتخب (بتروطراد) ليكون رئيس مجلس النواب للدورة (1937-1941) [47]، وفي أثناء الجلسة طرحت فكرة من النائب يوسف الزين من محافظة الجنوب، بأن تكون رئاسة مجلس النواب من حق الطائفة الشيعية ، كونها الطائفة الثالثة في لبنان، ويحق لها ان تكون إحدى الرئاسات الثلاثة لها، فهي تشكل (20%) من عدد سكان الجمهورية اللبنانية[48]، وقد تقدمت الوزارة التي يرأسها عبدالله اليافي ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب لكسب الثقة ، وقد دعا بيان الوزارة الى بذل الجهود وصيانة الوطن، وجعله وطناً متحداً قوياً تسوده السعادة والازدهار، وكانت هذه الوزارة تتألف من سبعة وزراء تمثل الطوائف اللبنانية جميعها باستثناء طائفة الأرمن التي طالبت بان يكون لها ممثلاً في المجلس، وأن يكون لها مقعد حكومي لما لسائر اللبنانيين من حقوق، ورحبت الحكومة بكل معارضه لها، وقد نالت الوزارة ثقة المجلس النيابي[49].

عقدت الجلسة الثالثة لمجلس النواب في التاسع من تشرين الثاني 1937 لمناقشة البيان الوزاري لوزارة خيرالدين الأحدب، وقد قدمت الوزارة الأعمال التي تهتم بها ومنها الموازنة والمفاوضات مع الحكومة السورية لحل مشكلة المصالح المشتركة وتصفية قضية المهاجرين اللبنانيين وتنظيم الدفاع الوطني، أما سياستها الخارجية ، فقد ركزت على الصداقة والتعاون وتبادل المنافع مع الدول الأخرى، وقد نال برنامج الحكومة الثقة داخل مجلس النواب[50].

كان من أهم ما اقترحه النواب خلال دورتهم الانتخابية هذه هو أنشاء جيش لبناني في جلسة الخامس عشر من نيسان 1939، وكان هذا الموضوع مهم جداً ليس بسبب قرب نشوب الحرب العالمية الثانية فحسب، وإنما لحاجة لبنان إلى جيش خاص به يدافع عن هذا البلد في ظل التحديات التي كان يواجهها، إلا أن هذا المقترح لم ير النور بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية وزيادة هيمنة المفوض السامي الفرنسي في شؤون لبنان السياسية، وقيامه بتعطيل مواد الدستور وانتهاء مسؤولية مجلس النواب، فأضحت السلطة التشريعية والتنفيذية بيد غابريل بيو (G.Beyo) الفرنسي[51] . اتخذت السلطات الفرنسية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية إجراءات مشددة في لبنان فقد سيرت دوريات فرنسية في الشوارع اللبنانية كانت متخصصة بتفريق المتظاهرين واعتقالهم وحتى قتلهم، وانقسم الرأي العام اللبناني مابين مؤيد للحلفاء و مابين مناوئ لهم[52] .

واثر احتلال الألمان لفرنسا في الثاني والعشرين من حزيران 1940 تشكلت وزارة جديدة فيها برئاسة المارشال (بيتان) عرفت باسم (حكومة فيشي) التي سميت بهذا الاسم نسبة إلى (بلدة فيشي الفرنسية) فأرسلت (حكومة فيشي) الجنرال (دانتر) إلى بيروت، فكانت أولى أعماله هي إقالة أميل اده، وعين مكانه الفريد نقاش رئيسا لجمهورية لبنان[53] ، ظل الوضع الدستوري في لبنان على ما هو عليه لان السلطة الفرنسية لم تغير سياستها سواء في العهد السامي ام في عهد حكومة (فيشي) حتى عودة العمل بالدستور اللبناني في الخامس والعشرين من آذار عام 1943 ، وبدأ حينذاك التهيؤ لأجراء انتخابات جديدة أواخر عام 1943 تحت رقابة المندوب السامي جان هللو (G. Helleu)، فأسفرت الانتخابات عن فوز الكتلة الدستورية وحلفائها فوزا ساحقا في هذه الانتخابات، فعقد مجلس النواب جلسته الاولى في الحادي والعشرين من ايلول من عام 1943، وانتخب بشارة الخوري[54]. رئيسا للجمهورية بأغلبية (44) صوتا وامتناع (11) نائبا عن التصويت، وألقى الرئيس الجديد خطابا حدد فيه سياسته الاستقلالية ووضح أسس ما عرف بالميثاق الوطني، وكلف رياض الصلح بتشكيل حكومة مكونة من ستة وزراء هم كميل شمعون وعادل عسيران ومجيد ارسلان وسليم تقلا وحبيب أبو شهلا[55] .

ضمت هذه الحكومة الطوائف الرئيسة في لبنان وهم الموارنة والروم الارثدوكس والروم الكاثوليك والدروز والمسلمون، وشرعت الحكومة الجديدة بالدخول في مفاوضات جدية مع جان هللو لإنهاء الانتداب الفرنسي بشكل نهائي وتعديل الدستور والتخلص من هذه الهيمنة المقيتة التي دامت سنوات طويلة، فسافر المندوب الفرنسي جان هللو إلى

الجزائر ، حيث كانت هناك الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال شارل ديغول[56] ، وعند غياب جان هللو عن لبنان قدمت الحكومة اللبنانية إلى مجلس النواب مشروعا لتعديل الدستور بصورة مستعجلة، فانعقد المجلس في الثامن من تشرين الثاني 1943 ونظر في التعديلات المطلوبة التي تضمنت إلغاء المواد الخاصة بالانتداب، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، ووقع بشارة الخوري رئيس الجمهورية هذه التعديلات ونشرت في الصحيفة الرسمية في اليوم التالي دون إفساح المجال أمام الفرنسيين للاعتراض عليها او إبداء رأيهم فيها[57].

أثارت هذه التعديلات التي اجريت على الدستور اللبناني المفوض السامي الفرنسي جان هللو الذي اعتقد أنها جاءت ضد فرنسا وسلطتها الانتدابية في لبنان، لذلك اتخذ في الثاني عشر من تشرين الثاني 1943اجراءات عدة كان من بينها حل المجلس النيابي وعزل بشارة الخوري، وعين بدلا منه أميل اده رئيسا للجمهورية، واعتقل رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس وأعضاء الحكومة وحجزهم في قلعة(راشيا)، وعلى اثر ذلك اجتمع المجلس في الثاني عشر في تشرين الثاني 1943، وقد اتخذ في الجلسة القرارات الآتية:

اولاً: عد الدستور قائماً.

ثانياً: عد الحكومة التي يرأسها إميل اده باطلة [58].

لقد اتخذت الدول العربية مواقف تجاه الأزمة اللبنانية، وقد بادر العراق بواسطة القائم بالإعمال العراقي تحسين قدوري بإرسال برقية احتجاج الى المندوب السامي الفرنسي يشجب فيها السياسة الفرنسية ويؤكد على سيادة واستقلال لبنان[59]، واحتج مجلس النواب العراقي على ما قام به المفوض السامي الفرنسي ضد الحكومة الشرعية في لبنان وطلب المجلس عدم تدخل السلطات الفرنسية في الشؤون الداخلية للبنان[60]، كما احتج مجلس النواب السوري على ذلك [61]، فوجدت هذه الإجراءات ردود فعل واسعة على الصعد الشعبية والرسمية والدولية، ولاسيما من بريطانيا التي طلبت من فرنسا تغيير سياستها في لبنان وسوريا، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، فتم الإفراج عن الموقوفين ابتداءً من رئيس الجمهورية اللبنانية وحكومته وتم إقالة المفوض السامي الفرنسي جان هللو، ليصبح استقلال لبنان حقيقة واقعة في عام 1943، ولينسحب أخر جندي فرنسي من لبنان في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1946[62] .

الخاتمة

توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات من أهمها :

1- ان النظام المتبع لاختيار ممثلي الشعب اللبناني هو وفق الحصص الطائفية التي اقرها الدستور اللبناني .

2- ان موضوع التوزيع الطائفي لا يمنع من ان يكون النائب ممثلاً لكل الشعب اللبناني.

3- اتضح من خلال اعضاء المجالس ان هناك معارضة للطائفية ورفضاً شديداً ومطالبة بإلغائها .

4- صوتت هذه المجالس على الكثير من المشاريع التي تهم الشعب اللبناني وتأمين الحياة الكريمة له مثل المستشفيات والمدارس والأمن والدفاع والمصادقة على الموازنة وغيرها .

5- اهتمت المجالس بالعلاقات مع سوريا والوطن العربي الذي يعد لبنان جزءاً منه.

6- عمل المجلس الأخير رغم رفض المندوب السامي الفرنسي على إجراء تعديل على الدستور ولم يؤثر التركيب الطائفي في اتخاذ مثل هذا القرار.

7- ركزت هذه المجالس رغم تنوعها الطائفي على مقاومة الانتداب الفرنسي والمطالبة بإنهائه.

8- حضيت إجراءات المجالس النيابية اللبنانية على رغم من تكوينها الطائفي بدعم كل الشعب اللبناني كله.

9- لا تحل مشكلة الطائفية بالطائفية، بل بتنمية الروح الوطنية وبتقوية العناصر التي تنزع إلى جعل المفاهيم الوطنية تسيطر على إصدار الأحكام .

10- إن تطور الغزو الغربي أدى إلى تقوية الطائفية في لبنان وقد مكنها الانتداب الفرنسي من البروز والسيطرة سياسياً وإداريا .

11- لقد أسهم الاحتلال الأجنبي للبنان في تعميق الهوة بين أطياف ورؤساء الشعب اللبناني، ولولا هذا الاحتلال لما كان اللبناني يشعر بأنه من طائفة معينة، لان التحديات التي يعانيها ووحدة شعوره تدفعه للائتلاف مع أخيه اللبناني من الطائفة الأخرى ، وسيسهم كل ذلك في بناء مؤسساته المختلفة، وفي مقدمتها المؤسسة الدستورية التي بناها عبر كفاحه ونضاله المرير.

12- أن الطابع المميز لنظام الانتخابات في لبنان هو ارتكازه على التوزيع الطائفي للمقاعد اللبنانية .

الهوامش :

(1) ولد هنري جوزيف اوجن غورو في باريس عام 1867م، والتحق بالجيش الفرنسي عام 1890، وتولى خلال الحرب العالمية الأولى قيادة الجيش الرابع في الجهة الغربية، وبترت ذراعه اليمنى أثناء الحرب، عين مندوبا ساميا على لبنان وسوريا عام 1920 بعد فرض الانتداب الفرنسي عليها ، واستمر في عمله حتى عام 1923 للتفصيل عنه: يراجع: احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، 1968، ص 839 – 840؛ ستيفن همسلي لونكريك، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تعريب بيار عقل، بيروت، 1978، ص 129 – 130.

(2) ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1،ط2، بيروت، 1981،ص182.

(3) نظام أداري تعود فكرة صدوره إلى الجنرال جان سمطس(G. Summit) من جنوب أفريقيا،وبموجب هذا النظام وضع العراق وفلسطين تحت النفوذ البريطاني ، في حين وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وصدر صك الانتداب على سوريا ولبنان في الرابع والعشرين من تموز 1922.ينظر: زهير شلق، أوراق الانتداب، تاريخ ما اهمله التاريخ، ج1، بيروت، 1989، ص 95.

(4) ينظر: يوسف السودا، في سبيل الاستقلال 1906 – 1922، ج1، بيروت، 1967،ص 72–73.

(5) ينظر: لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996،ق117–118.

(6) ينظر: جاد تابت، الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان، بيروت، 1972،ص12.

(7) وليد حبيب باشا السعد في (عني تراز) التابعة للشوف عام 1866، وهو سياسي ومحامي وإداري لبناني. أصبح ثاني رئيس جمهورية في لبنان ابان عهد الانتداب. تلقى دروسه الابتدائية في المدرسة البطريركية والتكميلية في (الحكمة) والثانوية في كلية القديس(يوسف) للاباء اليسوعيين في بيروت، وأصبح ملما بالقانون، وأتقن ثلاث لغات هي العربية والفرنسية والتركية. انتخب نائبا عن (جبل لبنان) في أول انتخابات نيابية، ثم انتخب رئيسا له، واستقال من رئاسة البرلمان في السادس من أيلول عام 1923 وفي عام 1928 أصبح وزيرا للعدالة ، وفي الثاني من كانون الثاني 1934 أصبح رئيسا للجمهورية، وجددت الرئاسة لعام أخر. توفي عام 1946. ينظر: عبد الوهاب إلكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت، ص 156–157؛ محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918– 1945، دار الاحد، بيروت، 1977، ص12.

(8) محمد نجم رداد، التطورات السياسية في لبنان 1920–1939، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011، ص4؛ جاد تابت، الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان، الطريق، مجلة، لبنان، العدد4، نيسان، السنة 31، 1972، ص12–16.

(9) ينظر: سعد محمد الخليلي، الحياة البرلمانية في لبنان حتى عام 1945،بلا، 1996،ص 77–78.

(10) جاد تابت، المصدر السابق، ص14.

(11) ولد في مدينة (بعبدات) عام 1875 وتلقى دراسته الابتدائية فيها، ثم انتقل إلى بيروت في مدرسة (الحكمة)، زاول التدريس بعد ذلك في بعلبك، اصبح رئيسا لمجلس النواب عام 1923 ، وهو صحافي وكاتب سياسي، توفي عام 1924. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق،ج6،ص589.

(12) ولد في عام 1886 بلبنان وهو محام وسياسي. أصبح رئيسا لمجلس النواب عام 1924، ورئيسا للجمهورية للمدة 1936 حتى عام 1941 مؤسس حزب الكتلة الوطنية الذي رأسه بعده ابنه أميل اده.توفي عام 1949. ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 335.

(13) خليل عبد الله محمد علي، البرلمان اللبناني والطائفية في لبنان، بيروت، 2000، ص 57.

(14) جاد تابت، المصدر السابق، ص14.

(15) محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص41.

(16) سلمان صبيح سلمان، التركيبة الطائفية للمجالس النيابية اللبنانية، قبرص، 2006، ص 93-94.
(17) حسين احمد علي، اثر الطائفية في تكون المجتمع اللبناني 1945-1975، بلا، 2001، ص 163-164.
(18) سعدي الطاهري، لبنان في ظل الموازنات الطائفية، قبرص، 2005، ص235.
(19) ينظر: إبراهيم محسن، مواجهة الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية والطائفية " دراسات تاريخية " (مجلة)، جامعة دمشق، العدد(63)، آذار 1998، ص202-203.
(20) جاد تابت، المصدر السابق، ص19.
(21) للتفصيل عنه ينظر:موسى سليم إسماعيل،الجذور التاريخية للازمة اللبنانية، القاهرة، 1985،ص481-182.
(22) محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص48-49.
(23) للتفصيل عن هذه الانتفاضة يراجع: يوسف بشور، لبنان والسياسة الفرنسية، قبرص، د.ت، ص63.
(24) محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص5.
(25) المجلس التمثلي اللبناني ، محضر الجلسة الأولى، 20 تشرين الأول 1925؛ دافيد عيسى ونبيل براكس، تحت قبة البرلمان 1861-1996،ط2،بيروت، 1996، ص7-9.
(26) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت، 2008، ص151.
(27) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1980، ص89.
(28) ينظر: علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف إلى الطائف، بيروت، 1999، ص 134؛ أنطوان حكيم، لبنان في القرن العشرين، لبنان الكبير المتصرفية إلى الجمهورية(1918- 1926)، بيروت، 2008، ص135-136.
(29) أسراء شريف الكعود، النظام السياسي في لبنان 1982- 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996 ، ص118.
(30) ولد ميشال شيحا في عام 1891، وهو من رجال السياسة والصحافة والأدب والاقتصاد، ومن الطائفة المارونية الكاثوليكية. توفي عام1954. ينظر: عبد الوهاب ألكيالي، المصدر السابق، ج6، ص512.
(31) احمد الطاهي، سياسة الحكم في لبنان، ط2، القاهرة، د.ت، ص62.
(32) وسن صراوه عبادي، سليمان فرنجية ودوره السياسي في لبنان1970-1976، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2012، ص11.
(33) ملحم قربان، المصدر السابق، ص193.
(34) المجلس التمثلي اللبناني، محضر الجلسة الاولى، 20 تشرين الاول 1925؛ محمد نجم رداد، المصدر السابق، ص57.
(35) استمرت ولاية مجلس الشيوخ من الرابع والعشرين من أيار 1926 حتى السابع عشر من تشرين الأول 1927 حيث تم دمجه بمجلس النواب. ينظر: المصدر نفسه، ص59.
(36) ملحم قربان، المصدر السابق، ص195.
(37) ينظر: لحد خاطر، المصدر السابق، ص136-139.
(38) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المجلد الأول، بيروت، 1960،ص198.
(39) للتفصيل عن هذه المعاهدة يراجع: وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا 1922-1943، بيروت، 1967، ص13-14.
(40) شكل خير الدين الاحدب وزارته الاولى عام 1937 التي استمرت حتى عام 1938. للتفصيل عنه ينظر: ttp:llar.Wikipedia.org/wlindex.pgp.pp.133.؛
حسان حلاق، الأبعاد الطائفية السياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت، 1988، ص26-52.

(41) وسن صراوه عبادي، المصدر السابق، ص16.
(42) ولد في بيروت عام 1901. درس الحقوق في جامعة بيروت، وانتخب عن هذه المدينة عام 1932، وأصبح رئيسا للوزراء عام 1938 حتى عام 1939. اصبح وزيرا للعدل للمدة من 1946 حتى 1948. ثم أصبح رئيسا للوزراء للمدة 1951–1952 ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص853.
(43) وسن صراوه عبادي، المصدر السابق، ص17.
(44) ينظر: روبير ابيلا، الحوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الان، بيروت، 1943، ص71–72.
(45) مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الأولى ، 29 تشرين الأول 1937، الدور التشريعي الرابع؛ بشاره الخوري، المصدر السابق،329.
(46) بشاره الخوري، المصدر السابق، ص 328.
(47) حل هذا المجلس عام 1939 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 –1945) بأمر من المندوب السامي الفرنسي: ينظر لبيب عبد الساتر ، تاريخ لبنان المعاصر، ط4، دار المشرق، بيروت، 1986،ص212.
(48) مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الأولى، 29 تشرين الأول1937، الدور التشريعي الرابع .
(49) مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الثانية، 24 كانون الثاني 1937، الدور التشريعي الرابع .
(50) مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الثالثة ، 9 تشرين الثاني 1937، الدور التشريعي الرابع .
(51) ولد عام 1883، وكان سفيرا لفرنسا في النمسا قبل أن يصبح مفوضا ساميا في لبنان. ينظر: محمد سكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان (1920–1943)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2004، ص117.
(52) ينظر: شكيب ارسلان، سيرة ذاتية، بيروت، 1969، ص19–20.
(53) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، بيروت، 1977، ص59.
(54) ولد عام 1890 من عائلة مارونية عريقة في السياسة. درس في جامعة القديس يوسف اليسوعي في بيروت، وتخرج محاميا، عين وزيراً للداخلية في عام 1926. انشأ حزبا عرف باسم الحزب الدستوري، انتخب عام 1943 أول رئيس للجمهورية اللبنانية، واجبر عام 1952 على الاستقالة تحت ضغط المعارضة فبقي بعيداً عن السياسة حتى عام 1964. عنه يراجع: عبد الوهاب ألكيالي، المصدر السابق، ج1، ص542.
(55) للتفصيل عن هذه الحكومة يراجع: http:/ar.wikipedia.org/widex.pgp,pp.1-6.
(56) ولد عام 1890، وهو رجل دولة كبير، دعا إلى مقاومة الألمان بعد هزيمة فرنسا ودخول الألمان إلى العاصمة باريس، وشكل حكومة موقتة في عام 1944، واستمر في قيادته لفرنسا، وأصبح رئيسا لجمهوريتها حتى عام 1969.توفي عام 1970. ينظر: جوزيف يوسف، رؤساء فرنسا في ربع قرن، بيروت، د.ت، ص117–120.
(57) ينظر: حميد الشريفي، لبنان في معركة الاستقلال والحرية، بغداد، د.ت، ص77.
(58) مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الاولى، 12 تشرين الثاني 1943، الدور التشريعي الخامس.
(59) دار الكتب والوثائق العراقية، رقم الملف 331/366، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب من وزارة الخارجية الى الديوان الملكي 18 تشرين الثاني 1943.
(60) دار الكتب والوثائق العراقية، رقم الملف 311/399، الازمة اللبنانية، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملك؛ محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة غير الاعتيادية لعام 1943، الجلسة السادسة، 13 تشرين الثاني 1934؛ جريدة العراق، العدد 6453 في 13 تشرين الثاني 1943.
(61) دار الكتب والوثائق العراقية ، رقم الملف 311/366، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، 16تشرين الثاني 1943.
(62) عبد العزيز نوار، وثائق سياسية من تاريخ لبنان الجديد، بيروت، 1974،ص32.

المصادر

اولاً: **الوثائق**:

أ - الوثائق اللبنانية:

1- المجلس التمثلي اللبناني ، محضر الجلسة الأولى، 20 تشرين الأول 1925.

2- مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الأولى، 29 تشرين الأول1937، الدور التشريعي الرابع .

3- مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الثانية، 24 كانون الثاني 1937، الدور التشريعي الرابع .

4- مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الثالثة ، 9 تشرين الثاني 1937، الدور التشريعي الرابع .

5- مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة الاولى، 12 تشرين الثاني 1943، الدور التشريعي الخامس.

ب- الوثائق العراقية:

1- دار الكتب والوثائق العراقية، رقم الملف 331/366، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، الى وزارة الخارجية الى الديوان الملكي 18 تشرين الثاني 1943.

2- دار الكتب والوثائق العراقية، رقم الملف 311/399، الازمة اللبنانية، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملك.

3- دار الكتب والوثائق العراقية ، رقم الملف 311/366، تقارير المفوضية العراقية في دمشق، 16تشرين الثاني 1943.

4- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة غير الاعتيادية لعام 1943، الجلسة السادسة، 13 تشرين الثاني 1934.

ثانياً: **المصادر**:

1- احمد الطاهي، سياسة الحكم في لبنان، ط2، القاهرة، د.ت، ص62.

2- احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، 1968.

3- أنطوان حكيم، لبنان في القرن العشرين، لبنان الكبير المتصرفية إلى الجمهورية(1918- 1926)، بيروت، 2008، ص135-136.

4- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، المجلد الأول، بيروت، 1960،ص198.

5- جوزيف يوسف، رؤساء فرنسا في ربع قرن، بيروت، د.ت.
6- حسان حلاق، الأبعاد الطائفية السياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت، 1988.
7- حسين احمد علي، اثر الطائفية في تكون المجتمع اللبناني 1945-1975، بلا، 2001، ص 163-164.
8- حميد الشريفي، لبنان في معركة الاستقلال والحرية، بغداد، د.ت.
9- خليل عبد الله محمد علي، البرلمان اللبناني والطائفية في لبنان، بيروت، 2000.
10- دافيد عيسى ونبيل براكس، تحت قبة البرلمان 1861-1996،ط2،بيروت، 1996.
11- روبير ابيلا، الحوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الان، بيروت، 1943.
12- زهير شلق، أوراق الانتداب. تاريخ ما أهمله التاريخ، ج1، بيروت، 1989.
13- ستيفن همسلي لونغريك، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، تعريب بيار عقل، بيروت، 1978.
14- سعد محمد الخليلي، الحياة البرلمانية في لبنان حتى عام 1945،بلا، 1996.
15- سعدي الطاهري، لبنان في ظل الموازنات الطائفية، قبرص، 2005، ص235.
16- سلمان صبيح سلمان، التركيبة الطائفية للمجالس النيابية اللبنانية، قبرص، 2006، ص 93-94.
17- سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، بيروت، 1977.
18- شكيب ارسلان، سيرة ذاتية، بيروت، 1969.
19- عبد العزيز نوار، وثائق سياسية من تاريخ لبنان الجديد، بيروت.
20- عبد الوهاب إلكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت، د.ت.
21- علي سليمان المقداد، لبنان من الطوائف إلى الطائف، بيروت، 1999، ص 134
22- فارس سعادة، الموسوعة النيابية، ج2، بيروت، د.ت.
23- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت، 2008، ص151.
24- لبيب عبد الستار ، تاريخ لبنان المعاصر، ط4، دار المشرق، بيروت، 1986،ص212.
25- لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996،ق117-118.

26- محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918-1945، دار الاحد، بيروت، 1977.
27- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1،ط2، بيروت، 1981.
28- موسى سليم إسماعيل،الجذور التاريخية للازمة اللبنانية، القاهرة، 1985،ص481-182.
29- هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1980، ص89.
30- وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا 1922- 1943، بيروت، 1967.
31- يوسف السودا، في سبيل الاستقلال 1906 – 1922، ج1، بيروت، 1967.
32- يوسف بشور، لبنان والسياسة الفرنسية، قبرص، د.ت، ص63.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1- أسراء شريف الكعود، النظام السياسي في لبنان 1982- 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
2- محمد سكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان (1920-1943)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2004.
3- محمد نجم رداد، التطورات السياسية في لبنان 1920-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2011.
4- وسن صراوة عبادي، سليمان فرنجية ودوره السياسي في لبنان1970-1976، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2012.

رابعاً: الدوريات:

1- إبراهيم محسن، مواجهة الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية والطائفية " دراسات تاريخية " (مجلة)، جامعة دمشق، العدد(63)، آذار 1998.
2- جاد تابت، الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان، الطريق، (مجلة) ، لبنان، العدد4، نيسان، السنة 31، 1972.

خامساً: الصحف:

1- جريدة العراق، العدد 6453 في 13 تشرين الثاني 1943.

سادساً: الانترنت:

1- http:/ar.wikipedia.org/widex.

The conclusion:

From the mentioned information earlier, we can say that:

1- The followed regime to choose the Lebanese nation's representatives has come according to the admitted denominational share in the Lebanese constitution.
2- The case of the denominational arrangement can't be considered s an obstacle from electing the deputy as a deputy on the whole Lebanese nation.
3- From the role of the chamber of deputies, we can see clearly that there's a clear and strong objection to the racism.
4- Despite the racism fact in these chambers, still it had the full support of the Lebanese nation.
5- Despite of it clearly racist, these chambers had focused on the resistance of the French mandate on the Lebanese nation

Abstract:

The Lebanese Fact Had reflected Many Periods of living and conflict between the most well-known minorities and denominations in this country. The matter which leads to witness many important events made the Lebanese people, scattered and dissenting about the true identity of the nation. This had shown up through the French efforts of giving the chamber of deputies the racist identity to serve and achieve their efforts.

The laws of the Lebanese elections are based onto main concepts:

1- The confession by the righteous of the racist belonging.
2- Giving each denomination its full rights in the seats of the chamber of deputies.

And our study for the racist of the chamber of deputies in Lebanon, doesn't mean necessary that we look on this society from the threading hole, it should means that we need a scientific necessity to capture the phenomenon and track its constructional composition which made from it a base to threat not only the Lebanese society only, but to threat another Arabic oriental societies…